مقدمة الرسالة

مقدمة الرسالة:

يشـــكل الواقـــع الاجتماعـــي، بأبعاده التاريخية، وبقضاياه، ومشكلاته ميدان علوم المجتمع ومداخله ويحدد في نفس الوقت منظوراته وبغض النظر عن اختلاف الرؤى لهذه العلوم واهتماماتها وتفسيراتها فإنها تسعي إلي اكتشاف الحقيقة والارتفاع بمستوي كفاءة أدوات البحث واختيار النظرية وتطويرها وتدعيم قدرتها علي الرؤية المستقبلية من خلال موقف تقييمي معين يحدد أهداف المجتمع وطابع الانتماء إلي حركة التاريخ ومسيرة الحضارة.

ولعـــل ميدان التنمية بوجه عام أصبح ميدانا يتعظم شأنه في علم الاجتماع إما لأنه الامتداد الطبيعـــي لدراســـة التغير الاجتماعي أو لأنه يثير من الناحية العلمية قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية في مسيرتها بكل ما تنطوي عليه من ديناميكية وبكل ما تطرحه من مشكلات فرضتها ظـــروف الـــتقدم العلمـــي والتكنولوجي وأوجبتها مسئولية القيادات المختلفة في المجتمع عن وضع الإنســـان فيه في موضع ملائم من حركة التقدم الحضاري العالمي وحتمية ما هو مطروح تاريخيا من مشكلات التخلف ومعوقات للتنمية وما يظهر بالضرورة من مشكلات التنمية ذاتها.

فمـــنذ استقلال الدول النامية بدت قضية التنمية وكأنها أكثر القضايا إثارة للجدل وموضوعا للاهـــتمام، فلقد وجدت هذه الدول نفسها في مواجهة التحديات بالغة الصعوبة بعضها يتصل بالنظام العالمي الجديد والبعض الآخر يتعلق بطبيعة البيئة الاجتماعية التي ورثتها من القوي الاستعمارية.

ولهـــذا اكتسبت القضايا الخاصة بالتنمية أهمية كبري وأصبحت تحتل في السنوات الأخيرة المركـــز الأول بين المشكلات الاقتصادية والدولية الحديثة وأصبح السؤال الهام الذي يتردد ومازال عن سبب تقدم المجتمعات الغربية وعجز المجتمعات الأخرى كالمجتمعات النامية عن تحقيق التقدم والتطوير بما يحمله من تكنولوجيا حديثة تنعكس علي الخطوط العامة لاستراتيجية التنمية وسياساتها في كسر حلقة التخلف والتبعية لهذه المجتمعات النامية.

فالتنمية تعبر عن ظاهرة جديدة علي المجال الاجتماعي نسبيا أي أن المجتمعات الإنسانية لم تعرف من قبل جهدا واعيا لتحسين ظروف المستقبل تحسنات في نطاق الجهد الإنساني الممكن ولم تضع خطة تشمل السلوك الاجتماعي الملموس إلا في المرحلة الديناميكية من مراحل التطور الثقافي العامل.

كذلـــك فـــان التنمـــية تحـــريك علمي مخطط لمجموعة من العمليات الاقتصادية من خلال أيديولوجـــية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها للوصول الي حالة مرغوب فيها وهذا يعني أن التنمية تستهدف التغير أساسا في البناء الاجتماعي بما تتضمنه مـــن تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلات في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد

تحديدها وموازنتها إلي جانب العمل علي تغيره لموجهاته الفكرية والقيمية وبناء القوة تلك التي تفوق التجديدات والاهتمامات الجديدة.

وحينما بدأ علماء الاجتماع الدراسة والبحث لم يبدءوا من فراغ وإنما استعانوا بالنظريات المختلفة التي تناولت التغيرات الحادثة ومدي تأثيرها علي التنمية وما سبل العوامل المؤدية لها والنتائج المترتبة عليها والمعوقات التي تفرض سبيلها من خلال الدراسات المختلفة

فعلي مدي العقود الأربعة الماضية كان حقل التنمية تسوده ثلاث نظريات مختلفة البحث وهي نظريات التحديث، والتبعية، والنظام العالمي، وهذه النظريات قد نشأت في ظل سياقات تاريخية وتأثرت بتقاليد نظرية مختلفة كما أن الدراسات الأمبيريقية الخاصة بها قدمت حلولا مختلفة للمشكلات المرتبطة بالتنمية عامة وبالعالم الثالث خاصة.

ومع التغيرات العالمية الجديدة التي فرضت نفسها علي الساحة الدولية وانهيار النظام العالمي الذي كان يقوم علي القطبية الثنائية بانهيار أحد أقطاب النظام وهو الاتحاد السوفيتي بل وزواله تماماً بانتهاء الحرب الباردة وسيادة قطب واحد أخذ يسيطر علي العالم كان ظهور ما يسمي بالعولمة كتطور طبيعي للأحداث الجارية وبدأ ظهور معالم نظام عالمي جديد.

فالعولمة هي العملية التي من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول في الاقتصاد العالمي والذي يحقق نتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشئات في الدول المختلفة.

وبالرغم من أن العولمة تؤثر بشكل جذري علي السياسة والاجتماع والقيم إلا أن عامل الاقتصاد يبقي هو المحرك الأساسي لها والمحدد لتطورها .

فالعولمة إذن حقيقة وليست اختياراً ولذا يجب فهمها وفهم خصائصها وكيفية إدارتها وقياس أبعادها وابتكار السياسات التي تحقق المصالح الوطنية.

والدراسة الراهنة تهدف فيما تهدف إلي استطلاع واقع المجتمع المصري في مجال علم الاجتماع خصوصا فيما يتعلق بمستقبل سياسات التنمية في مصر وهي علي هذا النحو تمثل تناولاً جديداً لموضوعات يهتم بها علم الاجتماع في دراسة الواقع الاجتماعي.

وإن كانت هذه الدراسة تتناول موضوع مستقبل سياسات التنمية في مصر فإنها تهدف الي الكشف عن التكوين التاريخي التي تمت في إطاره عملية التنمية في مصر وهي فترات:

* التنمية في عهد الثورة من ١٩٥٢ حتي ١٩٦٠
- التنمية ومرحلة الاشتراكية من ١٩٦٢ حتي ١٩٧٠
- التنمية ومرحلة الانفتاح من ١٩٧١ حتي ١٩٨٠
- التنمية ومرحلة الإصلاح الاقتصادي من ١٩٨١ حتي الآن

كمـــا تهدف الدراسة رصد أنماط التنمية في الوقت الحالي من خلال رصد العلاقة بين الأفـــراد ومؤسســـات الدولـــة هـــذا بالإضافة إلي كشف المحددات المختلفة التي تؤثر علي طبيعة ومشاركة عملية التنمية في مصر.

ومـــن الجديـــر بالذكر أنه في ضوء أهداف هذه الدراسة ومتطلباتها النظرية تم صياغة عدد مـــن التساؤلات التي يحاول الباحث الإجابة عليها من خلال المصادر النظرية والميدانية حيث تمثلت تلك التساؤلات فيما يلي وهي:-

التساؤل الرئيسي: ما علاقة نظريات التنمية بالعولمة؟

وينبثق من هذا التساؤل تساؤلات فرعية وهي:-

١- ما العلاقة الجدلية بين العولمة وبين نظريات التنمية الثلاثة (التحديث- التبعية- النظام العالمي)

٢- ما النظريات التي ستنطلق أو ستنهار في ظل العولمة؟

٣- الي أي مدي حققت التنمية في العقود الأربعة الماضية تنمية بشرية للإنسان المصري؟

وهـــذا هـــو التســـاؤل الجوهري الذي تحاول الدراسة الراهنة التحقق من صدقة من خلال المعطيات الأمبيريقية وفي الدراسة الميدانية.

٤- هل تملك الدولة إستراتيجية لمواجهة العولمة من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستمرة؟

التوجه النظري:

إنـــه في عصر العولمة لا يستطيع الباحث أن يستعين بنظرية معينة في التنمية ينطلق منها ولكـــن نجـــد أن الظروف الاقتصادية والسياسية تحتم علي الدول النامية ومنها مصر الخضوع الي الـــنظام العالمـــي الجديـــد الـــذي فرض علي العالم سواء أترضي أم لم ترضي الدول النامية ومنها مصر.

ومـــن ثـــم فكـــان قـــدر مصر كدولة من الدول النامية أن تتخذ من نظريات العولمة مسار اقتصـــاديا وسياسيا لها، حتي لو كانت نظريات العولمة فخا ستقع فيه أو مصيدة ستتقوقع فيها، ومن ثـــم فســـيكون المـــنطلق النظري للدراسة الراهنة هو نظريات العولمة التي ستتضمن في داخلها نظـــرية التبعـــية وبمعني أصح الهيمنة التي تعبر عن مزيج من عنصرين أساسيين الأول يعبر عن فكـــرة الســـيطرة علـــي قطاع معين وممارسة الهيمنة والثاني فكرة الهيمنة التي تفرض وتؤكد عن طريق أي ممن يؤيدها.

ولـــذا كـــان مفهوم الهيمنة علي درجة عالية من الأهمية في فهم العلاقة التي تصور طبيعة دور الدولـــة والفاعليات الأساسية الأخرى في فهم المجتمع حيث ظهر مفهوم الهيمنة Hegemony

لأول مـــرة لدي "أنطونيو جر امش" في ملاحظاته علي هيمنة البروليتاريا وديكتاتوريتها ودولة العمال.

ويســـتعين الباحث بنظريات التبعية حيث إنها من أكثر النظريات ملاءما للوضع الاقتصادي والسياسي في هذه الآونة من التاريخ الحاسم وبالأخص مع التغيرات العالمية الجديدة وانتهاء الحرب الـــباردة وظهـــور العولمـــة وأطـــروحة نهاية التاريخ التي أطلقها "فرانسيس فوكوياما" معلنا انتهاء الصـــراع بيـــن الرأســـمالية الأمريكية والشيوعية السوفيتية لمصلحة الرأسمالية وأصبحت الأنظمة المذاهب الاجتماعية لمصلحة الرأسمالية والليبرالية الغربية.

وهـــذا بالطـــبع له أثـــره الفعال علي الأنظمة والاتجاهات الاقتصادية السياسية والاجتماعية لمســـتقبل التنمـــية في مصر حيث إن الافتراض الأساسي لهذه المدرسة هو أن التبعية سبب مباشر للـــتخلف وهـــذا واقع تاريخي وحاضر ولكنه لم يفرز تغيرا أو تنمية وإنما أدي إلي تكريس التخلف ودعمـــه ولـــم يـــؤد احتكاك المجتمع التقليدي بالمجتمع الحديث إلي تقدمه أو حتي يكون في صورة قريبة منه، بل أدي الي العكس فقد أدي إلي ظهور نمط من التغير هو التخلف ويرجع سبب ذلك إلي العلاقـــة بيـــن الـــدول النامية والدول المتقدمة والتي هي بأي حال من الأحوال علاقة غير متكافئة تســـتغل فـــيها الدول القوية الدول الضعيفة التابعة ومن هنا فقد ظهر في العلاقات أشكال الخضوع والسيطرة من الدول التابعة والسيطرة من الدول القوية وتحول العالم إلي مراكز وتوابع .

فالـــتطور التاريخـــي للعـــالم لم يتح لكل مجتمع أن يتطور تطوراً داخلياً مكتفياً بذاته، ففي لحظـــات التاريخ الرأسمالي كان لابد لها أن تتجه إلي المجتمعات الأخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينـــية. فلقـــد أخضـــع الـــنظام الرأسمالي النظم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعســـكرية وبـــدأ يســـخر هذه النظم لانتاج فائض يتم نقله باستمرار إلي مركز العالم الرأسمالي. وبهـــذه الطـــريقة أصـــبحت العلاقة بين المركز الرأسمالي وتوابعه علاقة غير متكافئة ويحكم هذه العلاقـــات نظـــام تقسيم العمل الدولي تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام العالمي بدور اقتصادي وسياســـي معيـــن ويعمـــل البناء الطبقي والسياسي في المجتمعات التابعة علي تدعيم هذه العلاقات وتوطـــيدها. فالـــبرجوازية الرأســـمالية العالمية التي زحفت علي العالم الثالث حاولت بكل الطرق تشـــجيع قيام برجوازيات محلية تابعة لها تشاركها في جزء قليل من الفائض ولكنها تبذل في مقابله كـــل الطاقـــة لتدعيم أواصر التبعية والتخلف في المجتمع التابع. كذلك لا تعمل البرجوازية العالمية والـــبرجوازيات المحلية علي خلق الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في تحقيق التنمية فقط وإنما تعمل علـــي تدعيم الأنشطة التي يترتب عليها أعلي قدر من الفائض يتم نقله إلي الدول الرأسمالية الغربية ولذلك فإن شكل التنمية الذي يظهر في بلدان العالم الثالث هو شكل من التنمية التابعة.

وبالتطبيق علي المجتمع المصري نجد أن نظرية التبعية كان لها تأثيرها علي المجتمع المصـــري مـــن خلال تطور الأحداث التاريخية بمصر ففي فترات النصف الأخير من القرن الثامن عشر زاد النفوذ والاستغلال الأجنبي وكان له تأثيره السيئ علي الاقتصاد المصري.

أمـــا في فترة حكم محمد علي ومشروعيته لتأسيس وتحديث الدولة المصرية تحت سيطرته وقـيادته كـــان التغلغل الأجنبي والنفوذ الأجنبي لرأس المال مساندا له في إقامة مشاريعه وتطويره للدولـــة ممـــا زاد من النفوذ الأجنبي وإن كان هناك بعض المحاولات لتطوير الصناعة وخاصة بعد الحـــرب العالمية الأولي علي يد بعض الرواد مثل طلعت حرب وغيره من الاقتصاديين المصريين الذين عملوا علي رفض الاستغلال والنفوذ الأجنبي في مصر.

وفـــي أوائـــل الثلاثيـــنات تشكلت البرجوازية الصناعية. من خلال الشركات والمؤسسات الأجنبـــية التـــي اعـــتمدت علـــي الأجانـــب وإن كانت البرجوازية الصناعية لم تستغل رأس المال الأجنبي.

أمـــا فـــي الفـــترة من ١٩١٠ الي ١٩٤٥ كانت بريطانيا تتولى السيطرة علي مصر خلال المجموعـــات الاســـتثمارية التي أصبح لها نفوذ قوي علي الاقتصاد الوطني والدخول في صراعات مع حزب الوفد مما أدي إلي تغيرات ذات أبعاد سياسة واقتصادية علي مصر في هذه الفترة.

ثـــم فـــترة الـــثورة ١٩٥٢ وبدايـــة الاســـتغلال الذاتي من جانب قيادة الثورة والدخول في صـــراعات مع بريطانيا وشركاتها متعددة الجنسيات ومزيد من المحاولة إلي التدخل في صنع القرار والدليل علي ذلك حروب ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ لإحكام السيطرة علي المجتمع المصري.

ومع فترة الستينات كانت بداية للتخطيط الشامل ونمو القطاع العام والأخذ بأسلوب التخطيط الشـــامل للخروج من الطريق المسدود ومحاولات الغرب للسيطرة وهذا ما تتضح من قوانين التأميم والخطط الخمسية لتطوير الدولة وتنمية قدراتها أما فترة السبعينات فقد شهدت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصـــادي وخاصـــة بعد وصول مصر إلي الإرهاق الاقتصادي من الحروب المستمرة والاحتياج إلـــي الأموال لإعادة بناء الاقتصاد والوطني فكان تطبيق الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبـــية وفتح الأسواق للمنتجات الأجنبية مما كان له أثره السلبي علي معدلات النمو التي تباطأت وظهرت طبقات طفيلية أثرت علي التوزيع الطبقي في مصر.

ومـــع فـــترات الثمانيـــنات وبدايـــة التسعينيات شهدت هذه الفترة مرحلة جديدة من التطور والاتجـــاه نحـــو سياسات الإصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص لتولي المشروعات الضخمة وظهـــور مؤسســـات اقتصادية عالمية تقوم بإقراض الدولة لقيام هذه المشروعات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال وضع سياسات جديدة تعمل علي وضع الدولة في الاقتصاد العالمي بكـــل تحدياته العالمية والتي تحتاج بالطبع إلي المزيد من المشاركة في التجارة العالمية وتحقيق ناتج كبـــير فـــي معدلات النمو الاقتصادي لمواجهة تلك التغيرات الجديدة ومع فترات التسعينات وظهور

العولمـــة من خلال نطاق واسع وعلي كافة المستويات وكل الفئات وبرزت في الآونة الأخيرة تســـاؤلات مشـــروعة حول طبيعة العولمة وعن حقائقها وأوهامها وعن فحصها ومخاطرها وكيفية التعامل مع إفرازاتها ومرتباتها وأصبح غير ممكن فهم عقد التسعينات وما يحدث من تطورات دون الرجوع الي العولمة.

مـــع إبراز مفهوم الهيمنة باعتباره علي درجة عالية من الأهمية في فهم العلاقة بين الدولة والمجـــتمع المدنـــي مـــع توضـــيح المعني الأساسي لهذا المصطلح الذي يعبر عن مزيج من فكرة الســـيطرة علـــي قطاع معين وممارسة الهيمنة وفكرة الهيمنة التي تفرض وتؤكد عن طريق أي من يؤيدهـــا حيث يستخدم مفهوم الهيمنة كمحاولة لتحقيق الوعي داخل كتلة التحالفات ومن ناحية أخري يستخدم لتحقيق السيطرة والهيمنة علي الجماعات المعادية والتي تحقق عن طريق القوة.

ولـــذا نجـــد أن العوامل الداخلية للدولة مسئولة بشكل كبير عن ظهور التخلف إذ لم تحاول السعي إلي التكاتف في مواجهة العوامل الخارجية التي تسعي إلي السيطرة والخضوع وتسهم بشكل فعـــال فـــي وضـــع السياسات الخاصة بها والتي تتبع من الظروف الملائمة والاحتياجات المستقبلية وتكـــون لهـــا أثرها الإيجابي علي عمليات التنمية والكشف عن بواطن الأمور ومدي التنبؤ بمستقبل السياســـات المصـــرية وهل ستنبئ عن تفاؤل بالنسبة لمستقبل التنمية في مصر والرخاء الاقتصادي الـــذي يتوقع أن تتمتع به مصر أم ستظل مصر تعاني وتجاهد من أجل الإنسان المصري الذي سيقع علـــيه نتائج السياسات التنموية السياسية والاقتصادية دون أن يستطيع أن يقاوم ما فرضه عليه عن طـــريق غـــير مباشـــر من تطورات سياسية واقتصادية عالمية وبالتالي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وهو قابع في بلده يتطلع الي مستقبل مجهول.

ومن ثم فإن التوجه النظري للدراسة المتمثل في نظرية التبعية يعتبر أكثر ملائمة لموضوع البحث

الإطار المنهجي للبحث:

فقـــد انطلـــق مـــن كـــل من المناهج الآتية أولها المنهج التاريخي حيث تم الاستعانة به في الحصـــول علـــي البيانات الكمية والكيفية التي ينتجها التراث وحركاته التاريخية عن بواطن الأمور بالنسبة لموضوع التنمية وإسهاماتها في المجتمع وتطورات التنمية في المجتمع مع توضيح المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع وما ارتبط بها من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كمـــا اســـتعان البحـــث بالمنهج الوصفي لرصد ووصف وتفسير الحقائق المتعلقة بمستقبل السياســـات الاقتصـــادية والاجتماعـــية للتنمـــية فـــي مصر والتعرف علي طبيعة القوي والعلاقات الاجتماعـــية فـــي كـــل مرحلة بمعني حصاد العقود الأربعة الماضية من النتيجة ودراسة النظريات التـــنموية ومدي تأثيرها علي الدول النامية التي أخذت بها كذلك استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي

مـــن أجل جمع الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة وتفسيرها من خلال الاعتماد علي الوصف الكمـــي والكيفـــي لمعرفة المؤشرات ومحددات الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بالصـــورة التي عليها في الواقع والتعرف علي تركيبها وخصائصها وعلاقاتها من أجل رصد الواقع الذي يعيشه الباحث في الحاضر.

كمـــا اســـتعان أيضا البحث بالمنهج المقارن حيث يقارن بين ردود إجابات الشرائح المختلفة لمجـــتمع البحـــث، وقـــد حـــاول الباحث أن يقارن بين هذه الفئات المختلفة لمعرفة أفكار واتجاهات وتنـــبؤات شـــرائح المجـــتمع المصـــري علـــي قدر المستطاع نحو مستقبل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في مصر.

ولتحقـــيق أهداف الدراسة الراهنة والإجابة علي تساؤلاتها قام الباحث بتصميم "دليل مقابلة" تمـــثل الأداة الرئيســـية لجمع المعطيات الأمبيريقية من الميدان وهو الواقع الاجتماعي حيث اشتمل علي (٤) محاور هي:-

- مسار التنمية في العقود الأربعة الماضية
- العلاقة الجدلية بين معطيات العولمة ونظريات التنمية الحالية.
- مدي استجابة هذه النظريات لمعطيات المستقبلية لنظام العولمة.
- رؤية مستقبلية للمجتمع المصري لمواجهة العولمة من أجل تحقيق تنمية شاملة.

ولقـــد طـــبق دلـــيل المقابلـــة علـــي عينة قوامها (١٠٠ مفردة) بحيث تكون ممثلة لمختلف الـــتوجهات العامة للمثقفين نحو عمليات التنمية في ضوء ما يتجه المجتمع من فرض للمشاركة في هذه العملية وتمثل حالات الدراسة لمجتمع البحث نخبة من الفئات التالية:

أســـاتذة جامعـــة، وأطـــباء، ومســـئولين عـــن التنمـــية، ومهندسين، ورجال قانون، ورجال تعليم، واقتصاديين، ورجال أعمال، وصحفيين وإعلاميين، وعسكريين، وخريجي جامعات.

حيث رأي الباحث أن هذه النخبة تمثل عينة مثقفة من أفراد المجتمع المصري لها توجهاتها وأفكارهـــا التي نقدر من خلالها استخلاص أرائهم نحو سياسات التنمية المتبعة في مصر وما الرؤية المســـتقبلية لوضع تصورات بديلة لتحقيق طفرة تنموية تواجه مصر بها المتغيرات العالمية الجديدة كمـــا اســـتعان الباحث بطريقة "تحليل المضمون" Content Analysis لتحليل ردود اجابات مجتمع البحث، خاصة وانها تمثل نخبة من المثقفين في المجتمع المصري.

كمـــا تعـــتمد الدراسة الراهنة في تحليل المعطيات الامبريقية التي توصل إليها الباحث علي أســـلوب التحلـــيل الكيفـــي و إعطـــاء الدلالات الاجتماعية فهو يعد أسلوبا ملائما للكشف عن وعي ومصـــالح وموجهـــات الســـلوك الخـــاص بالجماعة المثقفة علي اعتبار أن ذلك يمثل نتاجا للوجود الاجتماعـــي للمثقفيـــن ويعـــبر عن موضوعها في سياق البنية الاجتماعية والاقتصادية في المرحلة

التاريخـية الحاسـمة والمصـيرية التـي يمـر بها المجتمع المصري بصفة خاصة ما يتعلق باستشراف المستقبل في ضوء النظام العالمي الجديد (العولمة) وعلاقته بنظريات التنمية.

ولقـد واجهت الدراسة عدداً من الصعوبات منها ما يتعلق بالتراث النظري ومنها ما يتعلق بـالعمل الميدانـي فعلـي المستوي التراث النظري لاحظ الباحث افتقار المكتبة المصرية للدراسات السوسـيولوجية المتعلقة بالرؤية المستقبلية للتنمية وما بعد التحديث وما بعد الدخول في فخ العولمة وعـدم إمكانـية التنبؤ بالبديل للنظريات التنموية السائدة والتي عرفناها منذ أربعة عقود أو أكثر أما علـي المسـتوي الميداني فقد واجهت الدراسة الميدانية عدداً من الصعوبات تتمثل في رفض العديد مـن أفراد النخبة إجراء مقابلات لرفضهم الحديث عن الموضوع من أي جانب من جوانبه، رفض المـبحوثون اسـتخدام الكاسـيت في تسجيل الحوار لحساسية الموضوع ، كما حرص بعض أفراد النخبة علي عدم الخوض في الأمور السياسية.

البناء الاستراتيجي للدراسة الراهنة:

تتألف الدراسة الراهنة من (٦) فصول ومقدمة وخاتمة واستند الباحث في تصميمه المنهجي لفصولها علي اعتبارين أساسيين هما:-

الاعتـبار الأول: فـي عدم الفصل بين الأجزاء النظرية والميدانية في الرسالة حتي يتفادي الباحث وجود قصور منهجي.

الاعتـبار الثانـي: فـي تخصيص فصل مستقل يتضمن التوجه النظري والمفاهيم المستخدمة في الدراسة والإجراء المنهجي الذي اتبعه الباحث.

الفصـل الأول: يتـناول الإطار النظري والمنهجي للدراسة من خلال إبراز موضوع البحث وكيفية تناولـتها ومشـكلة البحث التي تناولتها الدراسة، أيضاً أهمية وأهداف الدراسة كذلك إبراز تساؤلات الدراسة التي يدور حولها البحث- توضيح المنطلق النظري الذي ينطلق البحث فيه من خلال إبراز الـنظرية المسـتخدمة فـي البحث وأيضا المنهج المستخدم في البحث وتناوله بشكل يفسر ظروف المجـتمع ومـا يحويـه من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية مؤثرة علي تنمية المجتمع وكشف علاقات الاستغلال والنفوذ التي تمارسها الدوله المتقدمة علي الدول النامية.

أيضـاً طـرق وأدوات البحـث المستخدمة في الدراسة وهي المقابلة المتعمقة[1] التي تعتمد علـيها بشـكل أساسـي حيث تتم مقابلة نخبة من المثقفين في كافة المجالات مع إلقاء الضوء علي الأدوات الأخرى مثل الملاحظة بالمشاركة وكذلك دليل المقابلة المفتوحة وتطبق علي النخبة المثقفة في كل مجال، بحيث تكون معظم أسئلتها مفتوحة.

كمـا يتـناول مجالات الدراسة التي لن ترتبط بمنطقة معينة في مصر وإنما الاعتماد علي مقابلة نخبة من المثقفين في مصر في كافة التخصصات والمجالات في المجتمع المصري.

(١) فاروق محمد العادلي: علم الاجتماع: أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٦ .

الفصل الثاني: يتناول التراث السوسيولوجي لنظريات التنمية بما تحتوي علي:-

نظـــريات التحديث: بكل مقوماتها أسسها التي تقوم عليها والتي تعتبر أن التحديث ما هو إلا عملية مطردة وتطورية ولا يمكن الرجوع عنها وهي العقل الإلكتروني والتكنولوجيا الحديثة والحياة الثقافـــية المادية والمعنوية وثورة الاتصالات كما تري النظرية ضرورة نقل القيم الأمريكية وامتثالها والاعتماد علي القروض والمساعدات وتحوي المؤسسات التقليدية الي العصرية والجديدة.

أمـــا نظرية التبعية: بشكلها الجديد وثوبها الجديد وهي تنحو في الوقت الحاضر نحو التبعية الثقافـــية والاقتصـــادية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات وتتجه نحو الاستغلال الاقتصادي من جانـــب الشـــركات العملاقـــة للمستضعفين في الأرض بل إن الهيمنة والتبعية أصبحتا لمركز واحد وقلـــب واحـــد وليســـت لكتلة غربية أو شرقية بعد التطورات الأخيرة التي حدثت في العالم كتفكك الاتحاد السوفيتي.

أمـــا نظرية النظام العالمي: ومسألة التحليل الاقتصادي العالمي الذي يشكل نظاما تاريخيا- مؤلفـــا من مركز وشبه محيط ، والواقع أن المركز المهيمن والمسيطر علي العلاقات الاقتصادية أما شبه المحيط والمحيط فهي كما هي وهذا هو الواقع ولا يعبر عن نظرة متشائمة للدول النامية ومنها مصر.

أيضـــا العولمة: التي ظهرت في التسعينيات والحديث يجري علي نطاق واسع في كل أنحاء العـــالم وعلـــي كافـــة المســـتويات وربما بين كل الفئات عن العولمة وبرزت خلال الآونة الأخيرة تســـاؤلات مشـــروعة عـــن طبيعة العولمة عن حقائقها وأوهامها وعن فرصها ومخاطرها وكيفية الـــتعامل مع إفرازاتها ومترتباتها وأصبح من غير الممكن فهم الألفية الثالثة وما يحدث من تطورات مـــتلاحقة دون الرجوع إلي العولمة، وبهذا يتحقق صدق التساؤل الأول حول علاقة نظريات التنمية بالعولمة.

كذلـــك يتـــناول الفصـــل الثانـــي: العلاقة بين العولمة ونظريات التنمية بين مرحب للعولمة والانـــبهار بالمجتمع التكنولوجي وبين رافض للعولمة والاستقلال الرأسمالي وما تحمله الاستثمارات الأجنبية والسلع المستوردة في طياتها من ثقافة مغيرة لسحق ثقافات البلدان الأخري.

وبهـــذا يتحقق صدق التساؤل الثاني: ما النظريات التي ستنطلق أو ستنهار في ظل العولمة التي جاءت نتيجة التغيرات العالمية الجديدة؟

أمـــا الفصل الثالث: فيتناول تحليل سوسيولوجي لسياسات التنمية في مصر من سنة ١٩٥٠ حتي ٢٠٠٠ حيث يعرض السياسات التي مرت علي المجتمع المصري نتيجة الظروف التي مر بها والتـــي أحدثت تغيرات عديدة في كافة المجالات من خلال التناول ذلك التحليل واستعراض المراحل التي أثرت علي سير التنمية في مصر وهي:

مـرحلة الثورة والتنمية الشاملة وبدايات التنمية في مصر ثم مرحلة الاشتراكية ودور القطـاع العام في الدولة كأساس لسير عملية التنمية ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي والتي ينـبع عنها ظهور متغيرات جديدة علي المجتمع المصري وأفرزت طبقات جديدة أثرت بالطبع علي الإنتاج وسير عملية التنمية.

ثـم مـرحلة الإصـلاح الاقتصـادي الإنتاجي وكيف أن هذه المرحلة تمثل فترة هامة في المجـتمع المصـري وبدايـة لإبراز دور القطاع الخاص بكل مقوماته لفتح المزيد من الاستثمارات والتوسـع علـي العالم الخارجي في كافة المجالات وعلي رأسها المجالات الاقتصادية بكل جوانبها وأخـيراً مـرحلة المتغيرات العالمية الجديدة التي شهدت التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات التي أثـرت علـي العـالم وبـالأخص العالم الثالث الذي منه مصر التي عليها مواكبة هذه التغيرات أو الإسهام بشكل فعال في تلك التغيرات الجديدة.

- وبهـذا يتحقق صدق التساؤل الثالث الذي يوضح إلي مدي ما حققته التنمية في العقود الأربعة الماضية من تنمية بشرية للإنسان المصري.

أما الفصل الرابع: فيتناول الدراسات السابقة التي تناولت الدراسة الحالية سواء أكانت بشكل مباشـر أم بشـكل غـير مباشر لتوضيح المزيد و إلقاء الضوء علي الدراسات التي تناولت البحث للوصـول إلي المزيد من النتائج التي تسهم في هذه الدراسة مع توضيح نقاط الاتفاق والاختلاف مع الدراسة الحالية.

أمـا الفصـل الخـامس: فيتـناول مستقبل السياسات التنموية في مصر من خلال عرض للتيارات المستقبلية في مصر من أجل مواجهة التحديات العالمية الجدية ووضع إستراتيجيات ملائمة لظـروف المجتمع المصري ومن خلال أطروحات بديلة تواجه المتغيرات العالمية الجديدة ومن هذه الأطـروحات المصـاغة: الدولـة الاسـلامية، والرأسمالية الجديدة، والاشتراكية الجديدة، والتآزر الاجتماعـي، وكلهـا خـيارات بديلة لمستقبل مصر في الفترة القادمة لمواجهة تحديات العولمة بكل مجرياتها.

أيضـا يتـناول الفصـل الخامس: طرح خيارات أخرى تسهم بشكل فعال في وضع برنامج تحديث مصـر فـي كافة المجالات من أجل تنمية شاملة ترتكز علي أساليب فعالة تلائم الأوضاع العالمية الجدية والتكتلات الاقتصادية العالمية مع بدايات القرن الحادي والعشرين.

- وبهـذا يتحقق صدق التساؤل الرابع حول ما استراتيجية الدولة لمواجهة العولمة من أجل تحقيق تنمية شاملة؟

أمـا الفصـل السادس: فهو الدراسة الميدانية وتطبيق دليل المقابلة علي مجتمع البحث وهو النخـبة المثقفة المحددة والتحقق من صدق تساؤلات الدراسة والوصول إلي تصورات بديلة لتحقيق سياسات تنموية في ظل الظروف والمتغيرات الجديدة العالمية والتي تؤثر علي مصر.

خاتمـــة الدراســـة: تتـــناول الـــرؤية المستقبلية للتنمية في مصر من خلال استشراف مســـتقبل سياسات التنمية في ظل العولمة من خلال وجهة نظر النخبة المثقفة في المجتمع المصري فـــي ضـــوء متغيرين أساسيين هما تشكيل النظام العالمي الرأسمالي بصورة جديدة وبما يطرحه من متغـــيرات وواقـــع جديد علي الدول النامية بما فيها مصر أما المتغير الآخر فهو متغير محلي يتعلق بانعكـــاس السياســـات الاقتصـــادية الجديدة علي خيارات المستقبل وأنماط التفاعل بين مختلف أفراد المجـــتمع ولقـــد ركـــز الباحـــث في هذا الفصل علي خاتمة توضح مدي التحقق من صدق التساؤل الرئيســـي حول علاقة العولمة بنظريات التنمية والتساؤلات الفرعية من خلال المعطيات الأمبيريقية للدراسة الميدانية.

ويـــأمل الباحث أن يكون قد حقق قدراً ولو بسيطاً من الوضوح الفكري فيما يتعلق بمستقبل السياسات التنموية في ظل العولمة من خلال رؤى متعددة للنخبة المثقفة.

والله أسأله التوفيق،،